



كلمة الوفد التونسي خلال الدورة (64) للجنة المخدرات  
- النقاش العام -  
(فيينا، 12 أبريل 2021)

سعادة السفيرة **Dominika Krois**، رئيسة الدورة (64) للجنة المخدرات،  
السيدة غادة والي، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،  
السيد **Cornelis P. de Joncheere**، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات،  
معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات ولكافة أعضاء المكتب متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

كما أتوجه بالشكر لكل من السيدة المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيد رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للجهود المبذولة من أجل تنفيذ ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وما تضمّنه الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة 2009 بالإضافة إلى الإعلان الوزاري لسنة 2014 والوثيقة الختامية الصادرة عن الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مشكلة المخدرات العالمية في 2016 والبيان الوزاري لسنة 2019.

والشكر موصول لأمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عملها الدؤوب من أجل توفير الظروف الملائمة لانعقاد هذه الدورة.

السيدة الرئيسة،

لا يسعني في مستهل كلمتي إلا أن أضم صوتي إلى ما جاء في مداخلتني المجموعة الإفريقية ومجموعة السبعة والسبعين زائد الصين خاصة فيما يتعلق بالتأكيد على أن معالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها هي

مسؤولية عامة ومشاركة تستوجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وإعتماد مقاربة متوازنة وشاملة ومندمجة قائمة على الأدلة العلمية وتضع في الحسبان ما نواجهه اليوم من تحديات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من أجل دعم وحماية صحة وسلامة ورفاهية البشرية جمعاء.

**السيدة الرئيسة،**

نلتقي اليوم في ظروف إستثنائية فرضتها علينا جائحة كورونا التي نتجت عنها انعكاسات وتحديات إضافية في كافة المجالات بما في ذلك الوقاية ومكافحة المخدرات مما يحتم علينا أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون والتنسيق وتظافر الجهود لمكافحة هذه الأفة والتصدي لتداعياتها خاصة على الشباب.

وتجدر الإشارة أن تونس وانطلاقا من إيمانها بأهمية دور المجموعة الدولية في هذا الظرف وبمبادرة من سيادة رئيس الجمهورية، تقدمت مع فرننسا بالقرار رقم 2532 الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في غرة جويلية 2020 والذي يعتمد مقاربة جديدة للأمن الدولي تقوم على التآزر والتعاون لمجابهة التحديات.

ولا يفوتني كذلك الإقرار بأهمية الدور الذي يضطلع به كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات كل حسب اختصاصه لدعم جهود الدول وخاصة النامية منها وفي طور النمو وتنمية قدراتها من أجل توفير المواد المخدرة المراقبة دوليا لأغراض طبية وعلمية والتوعية في مجال مكافحة المخدرات.

**السيدة الرئيسة،**

إن تونس وبالرغم من هذا الظرف الخاص وفي إطار حرصها على مواصلة التزامها بكافة النصوص والإعلانات الدولية الصادرة في هذا المجال تستعد لتقديم تقرير مفصّل حول ما تم تحقيقه من توصيات صادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على إثر الزيارة التي قام بها إلى بلادنا خلال شهر أكتوبر 2018 والذي أقرّ ما أبدته الحكومة التونسية بالتزامها وتصميمها على مواصلة تكثيف عملها للوقاية من الإدمان على المخدرات، وعلى علاج وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من مشاكل تتصل بهذه الأفة، بما في ذلك داخل السجن. كما تمت الإشادة بكفاءة ومهنية المسؤولين التونسيين في هذا المجال.

أما على المستوى التشريعي وبعد أن تمّ بتاريخ 25 أفريل 2017، تنقيح القانون عدد 52 لسنة 1992 المُتعلق بالمخدرات بإلغاء أحكام الفصل 12 لتمكين القضاة من الاجتهاد في السلطة تقديرية في قضايا الاستهلاك فقد تم مؤخرًا تقديم مقترح لمجلس نواب الشعب لتنقيح هذا القانون بهدف إعطاء سلطة تقديرية أوسع للقضاء والتخفيف مع التدرج في العقوبات المتعلقة بجرائم الاستهلاك والمسك والإبقاء على الطابع الجزري للعقوبات الخاصة بالاتجار والترويج. وتحرص بلادي في هذا الإطار على التعاون الفعّال والحوار الدائم مع منظمات المجتمع المدني.

كما تولي تونس إهتمامًا بالنهوض بالصحة النفسية والمساعدة على التخلص من الإدمان وقد سجل مؤخرًا زيادة في الإقبال على العلاج من الإدمان. وتمّ خلال سنة 2019 إعادة فتح مركز “الأمل” للإنصات والوقاية والعلاج من الإدمان بعد إعادة تهيئته بطريقة مدروسة تتماشى مع خصوصية هذه المؤسسة وتبلغ طاقة استيعابه 56 سريرا. وفي هذا السياق، تعول تونس على دعم شركائها الدوليين من منظمات دولية ودول ومجتمع مدني من أجل التمكن من استغلال كامل إمكانياته سواء في مجال علاج الإدمان أو إعادة التأهيل ولما لا تعميمه على كامل تراب الجمهورية.

**وشكرا**